

Distr.: General
10 February 2022
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الصحراء الغربية

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

أولا - تقارير الأمين العام ومساعديه الحميدة

- 1 - قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريراً عن مسألة الصحراء الغربية (A/76/388) عملاً بقرار الجمعية العامة 106/75. وشمل التقرير الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2020 إلى 31 آب/أغسطس 2021 وتضمن استعراضاً لما قام به الأمين العام من أنشطة في إطار ممارسة مساعديه الحميدة.
- 2 - وقدم الأمين العام أيضاً في أثناء فترة الاستعراض تقريراً إلى مجلس الأمن بتاريخ 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021 عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2021/843)، عملاً بقرار مجلس الأمن 2548 (2020). وتوجز هذه الورقة محتوى التقريرين المذكورين، وتتضمن معلومات إضافية تتعلق بنظر مجلس الأمن والجمعية العامة في تلك المسألة.
- 3 - ففي القرار 2548 (2020) الذي اتخذته مجلس الأمن في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020، قرر المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وفي القرار نفسه، أهاب المجلس بالطرفين إلى استئناف المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ الجهود المبذولة منذ عام 2006 والتطورات اللاحقة لها في الحسبان، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وأشار إلى ما للطرفين من دور ومسؤولية في هذا الصدد؛ ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة الملائمة لتلك المحادثات.



- 4 - وعرض تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2021/843) ما جدد من تطورات منذ تقريره السابق المؤرخ 23 أيلول/سبتمبر 2020 (S/2020/938) وقدم، في جملة أمور، معلومات عن الحالة على أرض الواقع، ووضع المفاوضات السياسية بشأن الصحراء الغربية، وتنفيذ القرار 2548 (2020)، والتحديات القائمة التي تواجهها عمليات البعثة والخطوات المتخذة للتصدي لها.
- 5 - وأبلغ الأمين العام مجلس الأمن في تقريره أن الحالة في الصحراء الغربية قد تدهورت تدهورا كبيرا منذ تقريره السابق (S/2020/938). فقد أدى استئناف الأعمال العدائية بين المغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) واستمرار نقشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى حدوث تغيرات كبيرة في البيئة العملية للبعثة، الأمر الذي حد من قدرتها على تنفيذ ولايتها.
- 6 - ففي الفترة الممتدة من 18 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020، رصدت البعثة تسعة احتجاجات سلمية بوجه عام، نظمها مجموعات تضم ما يصل إلى 80 مدنيا صحراويا، بالقرب من الجدار الرملي وفي مواقع أفرقة البعثة في أغوانيت وبير لحلو ومهريس وميجيك وتيفاريتي. ونقل المتظاهرون إلى البعثة عددا من المطالب، منها ضرورة "إجراء استفتاء" وإيجاد حل فيما يتعلق بمركز الإقليم؛ وإغلاق الطريق في المنطقة العازلة في الكركرات بشكل دائم؛ و "الإفراج عن السجناء السياسيين الصحراويين من السجون المغربية". وكانت الاحتجاجات في كل الحالات تنفض سلميا في نفس اليوم دون وقوع حوادث أمنية.
- 7 - وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020، رصدت البعثة وجود مجموعة تضم حوالي 50 شخصا في المنطقة العازلة في الكركرات. فقد أقام المتظاهرون حاجزا على الجزء المعبد من الطريق داخل المنطقة العازلة فتسبب ذلك في عرقلة حركة المرور كليا بين الإقليم وموريتانيا.
- 8 - وفي الفترة من 22 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر، رصدت البعثة في المنطقة العازلة، من خلال عملية استطلاعية بطائرة هليكوبتر فوق الكركرات، وجود ما يصل إلى 12 فردا مسلحا من أفراد جبهة البوليساريو بالزي العسكري وما يصل إلى ثمان مركبات خفيفة ذات طراز عسكري، اثنتان منها محمّلتان بأسلحة ثقيلة.
- 9 - وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وهو نفس اليوم الذي اتخذ فيه مجلس الأمن القرار 2548 (2020)، أصدرت جبهة البوليساريو بيانا صحفيا أكدت فيه من جديد قرارها المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بشأن "إعادة النظر في مشاركتها" في العملية السياسية المتعلقة بالصحراء الغربية، وذكرت أنها ستعمل على "تصعيد الكفاح التحريري الوطني أمام نقاعس الأمم المتحدة عن ضمان تنفيذ ولاية بعثة المينورسو".
- 10 - وابتداء من 26 تشرين الأول/أكتوبر، رصدت البعثة في طلعة استطلاعية بطائرة هليكوبتر وجود 16 مركبة تابعة للجيش الملكي المغربي غرب الجدار الرملي، تحمل معدات ثقيلة لتجريف التربة، وهي متجهة نحو الكركرات.
- 11 - وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر، رصدت البعثة في طلعة استطلاعية بطائرة هليكوبتر وصول قوة عسكرية تابعة للجيش الملكي المغربي تتألف من نحو 250 مركبة، يحمل العديد منها أسلحة ثقيلة، على بعد 12 كيلومترا تقريبا إلى الشمال الشرقي من الكركرات، في المنطقة المحددة بموجب الاتفاق العسكري رقم 1 بوصفها المنطقة المحظورة.

12 - وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى ملك المغرب محمد السادس خطاباً بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين للمسيرة الخضراء أعرب فيه عن رفضه "للممارسات المرفوضة، لمحاولة عرقلة حركة السير الطبيعي بين المغرب وموريتانيا" وأكد أن المغرب "سيتصدى، بكل قوة وحزم، للتجاوزات التي تحاول المس بسلامة واستقرار أقاليمه الجنوبية".

13 - وفي رسالة مؤرخة 12 تشرين الثاني/نوفمبر، حث الملك محمد السادس الأمين العام على "مضاعفة" جهوده لإيجاد تسوية فورية ونهائية "للأعمال الاستنزائية غير المقبولة والمزعزعة للاستقرار" التي تقوم بها جبهة البوليساريو في المنطقة العازلة في الكركرات. وأضافت الرسالة أن "المملكة المغربية بحكم مسؤولياتها وفي إطار الامتثال الكامل للشرعية الدولية، تحتفظ بحق التصرف، في الوقت وبالأسلوب اللذين تراهما مناسبين، من أجل الحفاظ على وضع المنطقة واستعادة حرية التنقل".

14 - وفي صباح يوم 13 تشرين الثاني/نوفمبر، شاهدت البعثة المتظاهرين في المنطقة العازلة في الكركرات والأفراد المسلحين التابعين لجبهة البوليساريو وهم يغادرون فجأة موقع المظاهرة. وبعد ذلك بوقت قصير، سُمع تبادل لإطلاق النار، بما في ذلك طلقتان ناريتان من اتجاه مواقع جبهة البوليساريو ونيران الأسلحة الثقيلة من اتجاه الجدار الرملي المتاخم للمكان الذي نُشرت فيه قوات الجيش الملكي المغربي (انظر الفقرتين 10 و 11 أعلاه). ثم شوهدت عناصر تابعة للجيش الملكي المغربي تصل إلى الموقع الذي كان يشغله المتظاهرون في المنطقة العازلة. ولم تُبلغ البعثة بوقوع أي إصابات في أحداث ذلك اليوم. وفي ذلك المساء، رصدت البعثة في طلعة استطلاعية بطائرة هليكوبتر، لم تتمكن من التحليق قبل ذلك بسبب الظروف المرتبطة بإطلاق النار، ارتكاب ثلاثة خروقات جديدة عبر الجدار الرملي جنوب شرق الكركرات. وعلى بعد 6 كيلومترات تقريباً شرق الطريق المعبد، لاحظت البعثة في طلعتها الاستطلاعية بطائرة الهليكوبتر أن جرافات الجيش الملكي المغربي قد شرعت في تشييد جدار رملي جديد عبر المنطقة العازلة.

15 - وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في اليوم نفسه، أدان الأمين العام لجبهة البوليساريو، إبراهيم غالي، "الهجوم الوحشي على المدنيين الصحراويين العزل"، مشيراً إلى أن "العملية العسكرية التي شنتها القوات المغربية هي عمل عدواني وانتهاك صارخ لوقف إطلاق النار"، وهو عمل "ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن إدانته بأقوى عبارات الإدانة". وفي بيان صدر في اليوم نفسه، أشار وزير الخارجية المغربي إلى أن العمليات المغربية في منطقة الكركرات قد "تمت بشكل سلمي، ودون اشتباك أو تهديد لسلامة المدنيين".

16 - وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر السيد غالي "مرسوماً" أعلن فيه "نهاية التزام [جبهة البوليساريو] بوقف إطلاق النار"، و "ما ترتب عليه من استئناف العمل القتالي دفاعاً عن الحقوق المشروعة للشعب [الصحراوي]".

17 - وفي الأيام التي سبقت أحداث 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، شاركت الأمم المتحدة في مبادرات واتصالات متعددة مع الطرفين والبلدان المجاورة وسائر أصحاب المصلحة لتجنب تصعيد الوضع والتحذير من انتهاكات وقف إطلاق النار والعواقب الخطيرة لإدخال أي تغييرات على الوضع الراهن. وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر، وجه الأمين العام رسالة إلى الملك محمد السادس حث المغرب فيها على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب المزيد من التصعيد والعودة إلى الوضع السابق. وفي اليوم نفسه، وجه الأمين العام رسالة إلى السيد غالي، حث فيها جبهة البوليساريو على تجنب المزيد من

التصعيد وتهيئة البيئة اللازمة لاستئناف العملية السياسية. وردا على رسالة الأمين العام، أكد الملك محمد السادس في 21 تشرين الثاني/نوفمبر أن الإجراءات التي اتخذها المغرب في الكركات إجراءات "لا رجعة فيها"، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن المغرب يظل "ملتزما بوقف إطلاق النار". من جهة أخرى، ذكر السيد غالي في رسالة موجهة إلى الأمين العام في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 أن جبهة البوليساريو "ليس أمامها خيار آخر سوى ممارسة حقها المقدس في الدفاع عن النفس".

18 - ومنذ ذلك الحين، استمرت الأعمال العدائية بمستوى منخفض من الحدة، حيث وردت تقارير منتظمة من الجيش الملكي المغربي وجبهة البوليساريو عن وقوع حوادث إطلاق نار عبر الجدار الرملي. ووفقا لحسابات البعثة بالاستناد إلى تقارير الطرفين، انخفض معدل حوادث إطلاق النار المبلغ عنها منذ كانون الثاني/يناير وتركز أساسا في شمال الإقليم بالقرب من محبس.

19 - وفي خلال فترة التقرير، أعلنت الأردن وإسواتيني والإمارات العربية المتحدة والبحرين وبوركينا فاسو وزامبيا والسنغال وسورينام وسيراليون وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو، وليبيا، وملاوي، وهاتي عن افتتاح أو اعتزامها افتتاح "قنصليات عامة" في العيون أو الداخلة. وفي رسائل موجهة إلى الأمين العام في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 و 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020 و 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 و 15 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 19 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 5 آذار/مارس 2021 و 6 نيسان/أبريل 2021 و 30 آب/أغسطس 2021، وصف السيد غالي هذه الممثلات الدبلوماسية بأنها تشكل "انتهاكا للقانون الدولي وخرقا للمركز القانوني الدولي للصحراء الغربية، بوصفها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي".

20 - وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية، في إعلان رئاسي، "بسيادة المغرب على إقليم الصحراء الغربية بأكمله" وأعدت تأكيد تأييدها "لاقتراح الحكم الذاتي الجاد والواقعي وذي المصادقية الذي قدمه المغرب باعتباره الأساس الوحيد لحل عادل ودائم للنزاع". وفي رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر، أكد القائم بأعمال منسق جبهة البوليساريو أن الإعلان "موقف مؤسف وأحادي الجانب ينتهك ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها". وفي 24 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستفتتح "موقعا للوجود الافتراضي للولايات المتحدة في الصحراء الغربية".

21 - وواصل المغرب في أثناء فترة التقرير الاستثمار في تطوير الهياكل الأساسية في الناحية الواقعة غرب الجدار الرملي، واعتبرت جبهة البوليساريو هذه الاستثمارات محاولة "لتوطيد وتطبيع الاحتلال العسكري والضم غير القانوني لأجزاء من الصحراء الغربية" (S/2020/938، الفقرة 8).

22 - أما فيما يتعلق بأنشطة البعثة، فقد ظل وقع جائحة كوفيد-19 على أنشطتها العملياتية معتدلا على وجه العموم.

23 - وعلى الجانب الغربي من الجدار الرملي، كرر الجيش الملكي المغربي بانتظام للبعثة تأكيد التزامه، من حيث المبدأ، بوقف إطلاق النار، مع ممارسة الحق في الرد على الأعمال التي تقوم بها جبهة البوليساريو. وواصلت البعثة ممارسة حريتها في التنقل غرب الجدار الرملي، وإن لم يكن بوسعه، بسبب شواغل تتصل بالأمن والسلامة، تسير الدوريات البرية والقيام بالطلعات الاستطلاعية بطائرات الهليكوبتر إلا من على بُعد مسافة آمنة كانت تبلغ في البداية 30 كيلومترا و 15 كيلومترا من الجدار الرملي، على التوالي، وذلك حتى 19 تموز/يوليه، وهو التاريخ الذي استؤنفت فيه دوريات برية محدودة على بُعد مسافة

تصل إلى كيلومترين من الجدار الرملي في المناطق التي لم ترد تقارير تفيد وقوع تبادل إطلاق النار فيها. ولم يطرأ تغيير على مستوى التعاون والاتصالات على الصعيد الاستراتيجي بين قائد قوة البعثة وقائد المنطقة الجنوبية للقوات المسلحة الملكية في أكادير بالمغرب.

24 - وفي الجانب الشرقي من الجدار الرملي، واجهت البعثة عقبات كبيرة قيدت حريتها في التنقل. وأبلغ منسق جبهة البوليساريو البعثة في رسالته المؤرخة 1 شباط/فبراير (انظر الفقرة 17 أعلاه) بأنه "حرصا على أمن أفراد البعثة وسلامتهم" ثمة "أسباب معقولة للاعتقاد بأن تسيير دوريات برية تظل مهمة محفوفة بمخاطر شديدة وهي بالتالي غير مستصوبة". وقد جرى تأكيد الموقف ذاته في رسالة وجهها منسق هيئة الأركان العامة للقوات العسكرية لجبهة البوليساريو لقائد قوة البعثة في 1 حزيران/يونيه.

25 - ونتيجة لذلك، لم تتمكن البعثة من القيام بدوريات برية تتجاوز دائرة نصف قطرها 20 كيلومترا من كل موقع من مواقع أفرقة البعثة شرق الجدار الرملي، أو أي طلعة استطلاعية بطائرات الهليكوبتر. وتعدّر أيضا تسيير دوريات برية داخل وحدات جبهة البوليساريو، وطلب إبقاؤها على بُعد 200 متر منها على الأقل. وحتى 31 آب/أغسطس 2021، لم يتمكن قائد قوة البعثة من إقامة اتصال مباشر مع قيادة القوات المسلحة التابعة لجبهة البوليساريو، وأجريت جميع الاتصالات كتابةً فقط.

26 - ولم تتمكن البعثة بسبب هذه القيود من أن ترصد بشكل مباشر تبادل إطلاق النار عبر الجدار الرملي ولا التحقق من التفاصيل المحددة المتعلقة بفرادى الحوادث. واعتمدت بدلا من ذلك على المعلومات التي يقدمها الطرفان يوميا، وهي معلومات لم تتمكن من التحقق من صحتها بشكل مستقل.

27 - وفي الفترة الممتدة من 1 أيلول/سبتمبر 2020 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، لم يعلن الفريق العامل المعني بالانتهاكات التابع للبعثة عن أي انتهاكات للاتفاق العسكري رقم 1. وعُلقَت أنشطة هذه الآلية عقب أحداث تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ولم يعالج رسميا ما يحتمل أن يكون الطرفان ارتكباه من انتهاكات منذ ذلك التاريخ.

28 - وواصلت البعثة رصد وتسجيل التقارير الواردة عن أي تغييرات يجريها الطرفان في الوجود العسكري والمنشآت العسكرية على الرغم من تعليق أنشطة الفريق العامل المعني بالانتهاكات. وبناء جدار رملي جديد يبلغ طوله حوالي 20 كيلومترا في الكركرات، عزز الجيش الملكي المغربي وجوده عبر مساحة تتأهز 40 كيلومترا مربعا من الأراضي في المنطقة العازلة. ومنذ ذلك الحين، رُمّم ذلك الجزء من الطريق الذي لم يُعبّد في عام 2016، ولكنه ظل دون تعبيد. ولم تتمكن البعثة من تأكيد صحة التقارير التي وردت من جبهة البوليساريو والتي تفيد بأن ألغاما جديدة قد زُرعت في المنطقة.

29 - وأثرت الأحداث التي شهدتها الإقليم تأثيرا كبيرا في العمليات التي تقوم بها البعثة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام خلال فترة التقرير. واستؤنفت في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الأنشطة المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام شرق الجدار الرملي بعد أن كانت قد توقفت في وقت سابق عند بداية جائحة كوفيد-19 بسبب إغلاق الحدود بين الجزائر والصحراء الغربية في 20 آذار/مارس 2020 (S/2020/938، الفقرة 37). ولم تمض خمسة أسابيع حتى توقفت مرة أخرى الأنشطة الاعتيادية المضطلع بها في إطار الإجراءات المتعلقة بالألغام شرق الجدار الرملي بسبب استئناف الأعمال العدائية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

30 - واقتصرت الأنشطة المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام في أثناء فترة التقرير على ما يضطلع به فريق للاستجابة الطارئة للتخلص من الذخائر المتفجرة، الذي يقوم بعمليات التخلص من الذخائر المتفجرة في حالات الطوارئ، والتحقق من سلامة الطرق، وتوجيه رسائل إلى المدنيين للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة وبأهمية الوقاية من كوفيد-19 في آن واحد. وحال تعليق العمليات دون إمكانية الاضطلاع بأي أنشطة تتعلق بتطهير الأراضي.

31 - وفيما يتعلق بتقديم المساعدة في حماية اللاجئين، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توفير الحماية الدولية، وقامت بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي، بإيصال المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين الصحراويين الذين يعيشون في المخيمات الخمسة الواقعة بالقرب من تندوف في الجزائر.

32 - وقد تفاقمت الحالة الاجتماعية والاقتصادية الهشة أصلا في المخيمات بسبب جائحة كوفيد-19. وعمّت المخيمات في آذار/مارس 2021 موجة ثانية من الجائحة، ثم اكتسحتها في منتصف تموز/يوليه موجة ثالثة هي الأسوأ حتى الآن، حيث أسفرت عن أكثر من 1 040 حالة إصابة بالمرض قضى فيها 48 شخصا. ولم تزل التقارير الواردة من اللاجئين الصحراويين المقيمين في المخيمات تتحدث عن فقدان مصادر الدخل وفرص العمل ونقص السيولة النقدية على نطاق واسع، وهو ما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية لديهم وزاد مما يواجهونه من صعوبات في سبيل تلبية احتياجاتهم الأساسية. وقد كان الحصول على الرعاية الصحية وخدمات الصرف الصحي والطاقة والغذاء مصدر قلق ملح في صفوف اللاجئين. وظلت الحالة التغذوية العامة للاجئين الصحراويين تتسم بالهشاشة، حيث سجلت المؤشرات ذات الصلة تراجعا مطردا على مر السنين.

33 - وطوال جميع الفترات التي تعاقبت فيها موجات كوفيد-19، استمرت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في إيصال المساعدات الضرورية المنقذة للحياة إلى اللاجئين الصحراويين.

34 - وواصلت المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي العمل معا للتخفيف والوقاية من حدة سوء التغذية المتزايد في صفوف الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما الحوامل والمرضعات والأطفال. وساعدت تلك التدابير المشتركة على تنويع النظم الغذائية للاجئين، وإن ظلت تتوقف كليا تقريبا على المساعدات الإنسانية. ونفذت إجراءات جديدة لتوزيع الأغذية والقسمات امتثالا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتباعد البدني.

35 - وقدمت اليونيسف الدعم لبرامج صحة الأم والطفل في مخيمات اللاجئين الصحراويين. وقدمت اليونيسف الدعم أيضا لإعداد دورات للتعليم عن بُعد بواسطة التلفزيون المحلي، وأجرت تحليلا بشأن الأطفال غير الملحقين بالمدارس ونظام معلومات إدارة التعليم، سيكون بمثابة الأساس الذي ستقوم عليه استراتيجية خمسية لقطاع التعليم الصحراوي.

36 - وقد سُجلت زيادة ملحوظة في عام 2020 في المساهمات الإنسانية عقب إطلاق النداء المشترك لمواجهة كوفيد-19، الذي أصدرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف وخمس منظمات غير حكومية في نيسان/أبريل 2020 لجمع حوالي 15 مليون دولار. وحصلت الوكالات الثلاث على نحو 60 في المائة من احتياجاتها الإجمالية لمواجهة الحالة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، لم يزل البرنامج الجاري تنفيذه لفائدة المخيمات في تندوف في منتهى الهشاشة.

37 - ولم تُستأنف تدابير بناء الثقة، عملاً بقرار مجلس الأمن 1282 (1999) وقراراته اللاحقة، من أجل إتاحة الاتصالات الأسرية بين اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف ومجتمعاتهم الأصلية في إقليم الصحراء الغربية.

38 - أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فقد شجع مجلس الأمن بقوة في قراره 2548 (2020) على تعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بسبل من بينها تيسير الزيارات إلى المنطقة. وظلت مفوضية حقوق الإنسان غير قادرة على القيام بأي زيارات إلى المنطقة للسنة السادسة على التوالي. ولم يزل تُعذّر وصول المفوضية إلى الصحراء الغربية يتسبب في ثغرات كبيرة على مستوى رصد حقوق الإنسان في الإقليم.

39 - ولم تزل المفوضية تشعر بالقلق من التقارير الواردة بشأن ما يفرضه المغرب من قيود لا مبرر لها على الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات في الصحراء الغربية، لا سيما في أعقاب التطورات التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020⁽¹⁾، وكذلك من التقارير التي تفيد استخدام قوات الأمن المغربية للقوة على نحو غير ضروري وغير متناسب لتفريق الاحتجاجات، والقيام بمظاهرات للمنازل دون أوامر قضائية، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والمراقبة غير القانونية والتعسفية، والمضايقة، والترهيب، وتدمير الممتلكات.

40 - وقد تلقى الأمين العام في 28 تموز/يوليه 2021 رسالة من جبهة البوليساريو بشأن "الحالة المثيرة للقلق بشكل متزايد في الصحراء الغربية" وانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان في إقليم الصحراء الغربية في أعقاب 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وتلقى الأمين العام رسائل من المغرب في 9 آب/أغسطس و 13 آب/أغسطس و 31 آب/أغسطس 2021 تتضمن معلومات عن الجهود المبذولة "لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية" في الإقليم. وشملت تلك الرسائل معلومات محددة عن الحوادث المذكورة في التقارير الدورية التي يقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن، ومعلومات عن "مناورات لاستغلال أحداث أكديم إزيك للأغراض السياسية" ومعلومات عن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان في مخيمات تندوف.

41 - ولم تزل أزمة كوفيد-19 تؤثر سلباً على حقوق الإنسان للمدنيين الصحراويين في مخيمات تندوف، وأفادت التقارير أن تلك الأزمة قد تفاقت بسبب محدودية إيصال المعونة الإنسانية. وفي حين أدى تفشي الجائحة إلى زيادة انخفاض الأنشطة التجارية والاقتصادية في المخيمات، تلقت المفوضية تقارير من المغرب ومنظمات غير حكومية تدّعي أن جبهة البوليساريو قد قامت باختلاس الأموال والمعونة في المخيمات.

42 - وقد عقدت جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في 6 كانون الأول/ديسمبر 2020 دورتها الاستثنائية الرابعة عشرة بشأن مبادرة إسكات البنادق في أفريقيا. وأعربت الجمعية في الفقرة 15 من قرارها 1 (د-14) عن "بالغ قلقها إزاء تصاعد التوترات العسكرية بين المملكة المغربية والجمهورية الصحراوية" في الكركرات. وأهاب الإعلان، في جملة أمور أخرى، "بالأمين العام للأمم المتحدة أن يعين مبعوثاً خاصاً للصحراء الغربية". وعقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 9 آذار/مارس 2021 اجتماعه 984 بشأن متابعة تنفيذ الفقرة 15 من القرار المتعلق بمبادرة إسكات البنادق الصادر في الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة.

43 - وأعرب الأمين العام في ملاحظته وتوصياته عن قلقه العميق من التطورات التي حصلت في الصحراء الغربية في أثناء فترة التقرير. ولم يزل مركز المنطقة العازلة بوصفها منطقة مجردة من السلاح يشكل حجر الزاوية في مساعي التوصل إلى حل سلمي للحالة في الصحراء الغربية. وشكل استئناف

(1) انظر أيضاً A/HRC/48/28، المرفق الثاني.

الأعمال العدائية بين المغرب وجبهة البوليساريو انتكاسة كبيرة في المساعي الرامية إلى إيجاد حل سياسي لهذا النزاع الذي طال أمده. وقد أدت التوغلات اليومية في هذه المنطقة والأعمال العدائية التي جرت بين الطرفين منذ ذلك الحين إلى تقويض خطير للترتيبات التي ما فتئت تشكل أساسا لوقف إطلاق النار على مدى السنوات الثلاثين الماضية. وبقي خطر التصعيد قائما بشكل واضح مع استمرار الأعمال العدائية. ولذلك دعا الأمين العام الطرفين إلى تهدئة الوضع ووقف الأعمال العدائية فورا. وفي هذا السياق، بات استئناف العملية السياسية أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

44 - وما زال الأمين العام واثقا من إمكانية التوصل إلى حل على الرغم من الانتكاسة الكبيرة التي حدثت مؤخرا. إن التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان ويكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره وفقا للقرارات 2440 (2018) و 2468 (2019) و 2494 (2019) و 2548 (2020) قد أصبح الآن وأكثر من أي وقت مضى يتطلب تحلي الطرفين والمجتمع الدولي أيضا بإرادة سياسية قوية. وقد كرر الأمين العام تأكيد دعوته أعضاء مجلس الأمن وأصدقاء الصحراء الغربية والجهات الفاعلة المعنية الأخرى إلى تشجيع المغرب وجبهة البوليساريو على الانخراط بحسن نية ودون شروط مسبقة في العملية السياسية فور تعيين مبعوثه الشخصي الجديد.

45 - وبالإضافة إلى ذلك، لم تزل الريبة تتفاقم بين الطرفين بسبب الإجراءات التأكيدية الانفرادية والإيماءات الرمزية في الإقليم التي أثرت تأثيرا سلبيا على الحالة. فهذه الإيماءات والإجراءات إنما هي مصدر توتر متزايد وتتعارض مع روح المساعي الرامية إلى التوصل إلى حل تفاوضي. وحث الأمين العام الطرفين على الامتناع عن الخطابات والأعمال الهدامة، كما حث الشركاء الدوليين لإقليم الصحراء الغربية على مواصلة إعادة تأكيد دعمهم للجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين لمسألة الصحراء الغربية عن طريق التفاوض.

46 - وتضطلع الدولتان المجاورتان بدور حيوي في التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية. وفي هذا الصدد، فإن تدهور العلاقات بين المغرب والجزائر أمرٌ يبعث على القلق. وشجع الأمين العام البلدين المجاورين على إيجاد سبيل للمضي قدما في إصلاح العلاقات، بما في ذلك دعما للتعاون الإقليمي والسلام والأمن.

47 - وكرر الأمين العام تأكيد دعوته الطرفين إلى احترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص في الصحراء الغربية وحماية تلك الحقوق وتعزيزها بسبل من ضمنها معالجة مسائل حقوق الإنسان العالقة وتعزيز التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وتيسير بعثات الرصد التي توفدها. ومن الضروري رصد حالة حقوق الإنسان على نحو مستقل ونزيه وشامل ومطرد من أجل كفالة حماية جميع الناس في الصحراء الغربية.

48 - وعلى الرغم من التحديات الجسيمة التي ورد وصفها في هذا التقرير، ما زالت البعثة هي المصدر الرئيسي، والوحيد في معظم الأحيان، الذي يعول عليه كل من الأمين العام ومجلس الأمن والدول الأعضاء والأمانة العامة للحصول على المعلومات والمشورة غير المتحيزة بشأن ما يجري من تطورات في الإقليم. فهي لم تقف تقداً في هذا الصدد دليلا واضحا ودائما على التزام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين للنزاع في الصحراء الغربية وفقا للقرارات 2440 (2018) و 2468 (2019) و 2494 (2019) و 2548 (2020). ولذلك فقد أوصى الأمين العام بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة سنة أخرى، حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

ثانيا - نظر مجلس الأمن في المسألة

49 - بعد أن نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام اتخذ القرار 2602 (2021) في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الذي قرر فيه تمديد ولاية البعثة حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022. ورحب المجلس في القرار نفسه بتعيين المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، ستافان دي ميستورا، وحث على استئناف العملية السياسية بروح بناءة، بناء على التقدم الذي أحرزه المبعوث الشخصي السابق، وأعرب عن دعمه الكامل للأمين العام ومبعوثه الشخصي لتيسير عملية المفاوضات من أجل التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية.

50 - وشدد المجلس على ضرورة التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم لمسألة الصحراء الغربية على أساس من التوافق وأهاب بالطرفين إلى استئناف المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ الجهود الم بذولة منذ عام 2006 والتطورات اللاحقة لها في الحسبان، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وأشار إلى ما للطرفين من دور ومسؤولية في هذا الصدد. وشدد المجلس أيضا على أهمية تجديد الطرفين لالتزامهما بدفع العملية السياسية قدما، تمهيدا لإجراء المزيد من المفاوضات، وأهاب بالطرفين إلى البرهنة على الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل المضي قدما في المفاوضات.

ثالثا - نظر الجمعية العامة في المسألة

51 - خلال المناقشة التي أجرتها لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الفترة من 19 تشرين الأول/أكتوبر إلى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تناولت الدول الأعضاء، في جملة أمور، مسألة الصحراء الغربية. ورحبت الدول الأعضاء بتعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام للصحراء الغربية، ستافان دي ميستورا، وأعربت عن أملها في استئناف العملية السياسية. وأيد بعض موقف المغرب وخطة الحكم الذاتي التي اقترحتها، في حين أعرب آخرون عن تأييدهم لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير (انظر A/C.4/76/SR.8 و A/C.4/76/SR.9 و A/C.4/76/SR.10 و A/C.4/76/SR.11 و A/C.4/76/SR.12 و A/C.4/76/SR.13 و A/C.4/76/SR.14).

52 - وكان معروضا على اللجنة، في جلستها الخامسة عشرة، المعقودة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، مشروع قرار معنون "مسألة الصحراء الغربية" (A/C.4/76/L.6) قدمته رئيسة اللجنة واعتمدته اللجنة دون تصويت.

53 - وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار دون تصويت، باعتباره القرار 89/76. ورحبت الجمعية في ذلك القرار بأمور منها التزام الطرفين بمواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في مناخ موات للحوار، ورحبت أيضا بالمفاوضات الجارية بين الطرفين، وأهابت بالطرفين أن يتعاونوا مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأن يقيدا بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني، وطلبت إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، ودعت الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ القرار.